منازعات التحكيم الدولى

في ظل تطور بيئة الأعمال وزيادة التعقيدات القانونية، أصبحت الوسائل البديلة لتسوية المنازعات مثل التحكيم والوساطة الخيار الأمثل لكثير من الشركات والمؤسسات التجارية. فهي توفر بدائل أسرع وأقل تكلفة مقارنة بالتقاضي التقليدي، وتمنح العملاء مرونة في الوصول إلى حلول قانونية فعالة تحافظ على العلاقات التجارية.

خدماتنا في مجال التحكيم والوساطة:

يُقدّم مكتب الدكتور مصطفى الروبي – محامون. مستشارون. مجموعة متكاملة من الخدمات القانونية المتخصصة في التحكيم التجاري والوساطة القانونية، تشمل:

- تمثيل العملاء في قضايا التحكيم المحلي والدولي وفقًا لقوانين التحكيم المصرية والدولية.
- تقديم الاستشارات القانونية بشأن مدى ملاءمة اللجوء إلى التحكيم أو الوساطة في النزاع.
- صياغة شروط وبنود التحكيم في العقود التجارية بطريقة قانونية مُحكمة.
- العمل كوسطاء ومحكمين محايدين في القضايا التجارية والمنازعات التعاقدية.
- المشاركة في التقييم المحايد المبكر للنزاعات لتحديد مسارات الحل.
- إعداد وصياغة اتفاقيات التصالح بين الأطراف المتنازعة بما يضمن تنفيذها قانونيًا.

لماذا نوصي بالتحكيم كبديل للتقاضي التقليدي؟

- السرعة في حسم النزاع مقارنة بالإجراءات القضائية الطويلة.
- السرية التامة في الإجراءات والمداولات.
- المرونة في اختيار المحكمين وتحديد إجراءات التحكيم.
- قابلية التنفيذ الدولي لأحكام التحكيم.
- تقليل التكاليف القانونية والنفقات المرتبطة بالتقاضي.

فريقنا القانوني في التحكيم:

يضم مكتبنا نخبة من المحامين المعتمدين لدى مراكز التحكيم المصرية والدولية، ويتمتعون بخبرة واسعة في الوساطة التجارية والتفاوض، مما يجعلنا قادرين على إدارة النزاعات بكل احترافية وحيادية، مع التركيز على تحقيق أفضل النتائج لعملائنا.